الرسائل المنطقية (٧)

رسالة

الكل والكلية والجزء والجزئية

تأليف

محمد رمضان بن عيدروس العيدروس

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله الطاهرين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد :

فهذه رسالة في « الكل والكلية والجزء والجزئية » ، أفردْتُها من شرحي على السلم المنورق ، مع زياداتٍ تَمَّمتُ بها مباحثَه ، وفوائدَ وشَّحْتُ بها مسائلَه ، لا توجد في الأصل .

واللهَ أسأل أن ينفع بها وبأصلِها العامَّ والخاصَّ ، ويكتب لي فيها الخلاص والإخلاص ، إنَّه وليُّ ذلك ، والقادر عليه .

القاهرة ، ٢٠ شعبان ١٤٤٥ هـ

تمهيد

اعلم أنَّ الكُلَّ على ضَربَين :

الضرب الأول : أن يُوصَفَ به المُفْرَدُ ، ويُقابِلُهُ : **الجزء** .

الضرب الثاني : أن تُوصَفَ به النِّسْبَةُ ، وهو على قسمين :

[١] **الكلُّ المجموعيُّ** ، ويُقابِلُهُ : **الكُليَّةُ** أو **الكُلُّ الجميعيُّ** .

[٢] **البعضُ المجموعيُّ** ، ويُقابِلُهُ : **الجزئيَّةُ** أو **البعضُ الجميعيُّ** .

الفصل الأول

في الكُلِّ إذا وُصِفَ به المفردُ

الكُلُّ إذا وُصِفَ به المفردُ هو : « **ماهيةٌ ذاتُ أجزاءٍ تتركَّب منها بحيث لا تَتحقَّقُ إلَّا بتَحقُّقِها** » .

نحو : « السَّكَنْجَبِينِ » ، فإنَّه كُلٌّ ؛ لأنَّ ماهيَّتَه مُتركِّبةٌ من أجزاءٍ لا يَتحقَّقُ السَّكنجَبِينُ إلا بتَحقُّقِها ، وتلك الأجزاء هي : العسلُ ، والخَلُّ ، والماءُ .

والكُلُّ حينئذٍ يُقابِلُه **الجزءُ** ، وهو : « **بَعضُ ماهيَّةٍ يَتوقَّفُ تَحقُّقُها على تَحقُّقِه وتَحقُّقِ غيرِه** » .

نحو : « العسل » ، فإنَّه جزءٌ من السَّكنجَبِينِ ، فوَصْفُ العَسلِ بأنَّه جزءٌ يعني أنَّه بعضٌ من ماهية السَّكنجَبِينِ لا تَتحقَّقُ إلا بتَحقُّقِه مع

تَحقُّقِ غيرِه من الأجزاء .

وعَرَّفَه البعضُ بأنَّهُ : « **ما تركَّب منه ومن غيرِه كُلٌّ** » .

ولا يَخفَى ما يَستلزِمُه هذا التَّعريفُ من الدَّورِ ؛ لأنَّ هؤلاء يُعرِّفُونَ الكُلَّ بأنَّه : « **الماهيَّةُ المركَّبةُ من أجزاءٍ** » ، والأجزاء جمع جُزءٍ ، والجزءُ يُوجد في تعريفِه « كُلٌّ » ، فيَتوقَّف كُلٌّ منهما على الآخر ، وهو دَورٌ ، فيستحيل أن يستلزم ذلك التعريفُ معرفةً حينئذٍ .

فائدة

اعلم أنَّ **الجزءَ** قسمان : ذهنيٌّ ، وخارجيٌّ .

فأما **الجزء الذهنيُّ** . . فيقال له : **جزءٌ طبيعيٌّ** .

نحو : « الحيوانِ » بالنسبة إلى الإنسان ، فإنَّه جزءٌ منه ؛ لتركُّب ماهية الإنسان منه ومن الناطق .

وأما **الجزء الخارجيُّ** . . فيقال له : **جزءٌ مادِّيٌّ** .

نحو : « السَّقفِ » بالنسبة إلى البيت ، فإنَّه جزء منه ؛ لتَركُّبِ البيت منه ومن الجدران .

الفصل الثاني
في الكُلِّ إذا وُصِفت به النِّسبةُ

الكُلُّ إذا وُصِفَت به النِّسبةُ هو : « **إيقاعُ الحُكمِ على مَجمُوعِ أفرادٍ بحيث لا يَستَقِلُّ كُلُّ واحدٍ منها بالحُكمِ** » .

وهو على قسمين :

القسم الأول : الكُلُّ المجموعيُّ

وهو : « **أن يثبت الحكم لكل تلك الأفراد** » .

مثل قوله تعالى : ﴿ **وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ** ﴾ .

فإنه قد حُكِمَ فيه بحَملِ العَرشِ على مجموعِ الثَّمانيةِ من حيث اجتماعُهم ، وكُلُّ واحدٍ من هؤلاء الثَّمانيةِ لا يَستقِلُّ بذلك الحكمِ ، فلا يُقالُ للواحدِ منهم : « إنَّه يَحمِلُ العرشَ » ، وإن كان الحكمُ ثابتًا لكُلِّ واحدٍ من تلك الأفرادِ في ضِمنِ الهيئةِ الاجتماعيَّةِ ، بأن يُلاحَظَ عند الحكمِ هيئةُ اجتماعِ الأفرادِ ، ولا يُلاحظُ كل فردٍ على حِدَتِه ، بل لا يُمكِنُ إيقاعُه عليه .

ومقابل هذا القسم هو **الكُلِّيَّةُ** ، ويُسمَّى : **الكلَّ الجميعيَّ** .

فالكُلِّيَّةُ هي : « **الحكمُ على جميعِ أفرادِ الموضوع بحيث يَصِحُّ إيقاعُه على فردٍ مُعيَّنٍ منها** » .

نحو : « كُلُّ إنسانٍ حيوانٌ » ، فإن افتُرِضَ أنَّ زيدًا فردٌ من أفراد الإنسان . . فإنَّه يَصِحُّ أن يقال : زيدٌ حيوانٌ .

القسم الثاني : البعضُ المجموعيُّ

وهو : « **أن يثبت الحكم على بعض تلك الأفراد** » .

بمعنى أنَّ الحكم فيه يَقعُ على مجموعِ الأفراد من غير أن يَستقِلَّ كلُّ

فردٍ بالحكم ، لكنَّ ذلك الحكمَ ثابتٌ لبعض تلك الأفراد في ضمن الهيئة الاجتماعية .

كقولنا : « كلُّ بني تميمٍ يَحمِلُ الصَّخرةَ » ، فإنَّ حملَ الصَّخرة وقع على أفراد (بني تميم) ، لكنَّه لم يستغرقْ جميعَ الأفرادِ بل البعض منه ، وإنما عبَّرْنا بـ (كُلُّ) للإشارة إلى الهيئة الاجتماعية ، فإنَّ الحكمَ وإن وقع على البعضِ لكنَّ هذا البعضَ لا يَقدِرُ على الحملِ استقلالًا ، فإنَّ فيهم من لا يَقدِرُ على ذلك ، فلو كان زيدٌ مَثلاً فردًا من بني تميم . . فإنَّه لا يَصِحُّ أن يقال : زيدٌ يحمل الصَّخرةَ .

ومقابل هذا القسم هو **الجُزئيَّةُ** ، ويُسمَّى : **البعضَ الجميعيَّ** .

فالجزئية هي : « **الحكم على بعض أفراد الموضوعِ** » ، بحيث يَصِحُّ أن يُحكَمَ على كُلِّ واحدٍ من أفرادِ ذلك البعضِ استقلالًا .

نحو : « بعض الإنسان ناطق » ، فإنَّ زيدًا مَثلاً فردٌ من أفراد الإنسانِ يَصِحُّ أن يُقالَ بأنَّه ناطقٌ استقلالًا .

إيقاظ

اعلم أنَّ الكُلَّ بالمعنى الأوَّلِ - وهو كَونُه وصفًا للمفرد - هو الذي يَقَعُ وصفًا لأحدِ نَوْعَيِ التَّقسيمِ ، وهو تقسيمُ الكُلِّ إلى أجزائِه ، والتَّقسيمُ خاصَّةٌ للمَقسِمِ ، والتَّعريفُ بها رَسمٌ ، فهو مِن قَبِيلِ التَّصوُّراتِ ، ويُوصَفُ به غيرُ المركَّبِ التَّامِّ المشتملِ على النِّسبةِ .

وعليه . . فإنَّ هذا المعنى لِـ « كُلٍّ » ليس هو مُرادَ الأخضريِّ في « سُلَّمِه » عند قوله : (**الكُلُّ حُكْمُنَا عَلَى المَجْمُوعِ**) ، أي : على أفرادِ الموضوع مُجتمِعةً ، وإنَّما مُرادُه المعنى الثَّاني ، وهو كونُه وصفًا للنِّسبةِ .

وقد وقع كثيرٌ[1] في الخَلطِ بين المعنيَيْن ، وحَمَلَ كلامَ الأخضريِّ على غير مَحْمَلِهِ ، ووجَّههُ بما يُخالِفُ مُرَادَه ، حتى جعل الجُزءَ مقابلاً للكُلِّ الذي تُوصَفُ به النِّسبة ، مع أنَّه مُقابلٌ لما يُوصَفُ به المفردُ ، فتدبَّرْ !

تنبيه

مثَّل الشيخُ الأخضريُّ للكُلِّ الذي تُوصَفُ به النِّسبةُ بقوله : (**كَكُلِّ ذَاكَ لَيْسَ ذَا وُقُوعِ**) إشارةً إلى حديث ذي اليدين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الشَّهيرِ .

فقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه (**٥٧٣**) والحافظ النَّسائيُّ في السُّننِ الكبرى (**٥٧٩**) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال : صَلَّى بنا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صلاة العصر ، فسَلَّمَ من ركعتَين .

فقام ذو اليَدَينِ[2] ، فقال : يا رسول الله ، أقصُرَت الصَّلاةُ أم نَسِيتُ ؟ ، فقال له : « **كُلُّ ذلك لم يَكُن** » ، فقال ذو اليَدَينِ : بل بعضُ ذلك قد كان ، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « **أَصَدَقَ ذو اليَدَينِ ؟** » ، فقال الناس : نعم ،

---

(١) قوله : (**وقع كثير**) منهم الشيخ سعيد قدورة في شرحه حيث ذكر الكل الذي يوصف به النسبة وجعل مقابله الجزء ، ص :**٤٤٢** .

(٢) قوله : (**ذو اليدين**) ، اسمه الخرباق بن عمرو ، بمعجمة مكسورة فراء ساكنة فموحدة فقاف ، وصف بذي اليدين ؛ لطولهما حقيقة .

فقام رسول الله ﷺ فصلى اثنتَين أُخرَيَين ، ثم سَلَّمَ ، ثم كَبَّرَ ، فسجد سُجودَهُ ، أو كَبَّرَ ثم رفع .

قال الشيخ الأخضريُّ في « شرح السُلَّم » عن قوله ﷺ : **« كُلُّ ذلك لم يَكُن » :** أي : مَجموعُه ، وإلا . . فبعضُه وَقَعَ ، ويُروى أنَّ الرَّاويَ قال : « بل بعضُه وقع » . انتهى .

فالسَّلبُ على رأيِ الشَّيخِ يَرجِعُ إلى الحكم بـ « كُلٍّ » الذي أسميناه **البعضَ المجموعيَّ** .

فالحكم واقعٌ على الأفراد مجتمعةً ، وهذا يقتضي عدمَ سَلبِه عن جميعِها ، فلا يُنافي الثُّبوتَ في بعضِها وهو النِّسيانُ ، بناءً على قول الرَّاوي الذي يقتضي وقوعَ البَعضِ .

ولو كان المرادُ نفيَ كلٍّ منهما . . لَلَزِمَ انتفاءُ صدقِ الخبر ، ولعلَّ هذا هو الباعثُ على جَعلِه الحديثَ من قَبيلِ الكُلِّ .

والرَّاجحُ المُحقَّقُ أنَّ قولَ النَّبيِّ الكريم ﷺ هو من **باب الكُلِّيَّةِ** ، بمعنى أنَّ النَّفيَ وَقَعَ على كُلِّ فردٍ فردٍ ، فالقصرُ لم يَقَعْ ، والنِّسيانُ كذلك لم يَقَعْ ، وبَيانُ ذلك من وُجوهٍ :

الوجهُ الأوَّلُ : أنَّ الصَّحابيَّ ذا اليَدَينِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَهِمَ مِن قَولِه ﷺ : « كل ذلك لم يكن » أنَّ السَّلبَ كان كُلِّيًّا ، ولو كان مِن قَبيلِ الكُلِّ . . لَما صَحَّ قولُ ذي اليَدَين : « بل بعضُ ذلك وَقَعَ » .

وهذا إنَّما يُناقِضُ نَفْيَ كُلٍّ منهما ، لا نَفْيَ اجتماعِهما ؛ فإنَّ قولَه : « بعض ذلك قد كان » موجبةٌ جُزئيَّةٌ ، وقد تَقرَّرَ أنَّ الموجبةَ الجزئيَّةَ إنَّما تُناقِضُ السَّالبةَ الكُلِّيَّةَ لا السَّالبةَ الجُزئيَّةَ .

الوجهُ الثَّاني : أنَّ السَّائلَ بأداةِ الاستفهامِ المُقارِنِ بـ « أمْ » لا يَعتقِدُ اجتماعَ المُتعادِلَين ، بل يَعتقِدُ بأنَّ أحدَ المُتعادِلَين قد وقع مُبهَمًا مِن غيرِ تعيينِ واحدٍ منهما ، فنَاسَبَ أنْ يُجابَ عنه إمَّا بتَعيِينِ أحدٍ منهما ، بأن يُقالَ : وَقَعَ كذا ، وإمَّا بنَفيِ كُلٍّ منهما تَخطِئةً للسَّائلِ في اعتقادِه ذلك .

ولا يُناسِبُ أن يُجابَ بأنَّ اجتماعَهما لم يَقَعْ ، وأنَّ الواقعَ أحدُ الأمرَين مُبهمًا ، فإنَّه لا يُفِيدُ السَّائلَ جوابًا عن سُؤالِه ؛ لأنَّ ذلك هو مُعتَقَدُه كما تَقدَّم .

فمُقتضى سؤالِ ذي اليَدَينِ بـ « أمْ » أنَّه اعتقدَ حُصولَ أحدِ الأمرَين إمَّا القصرُ أو النِّسيانُ ، وقد أجابه ﷺ بقوله : « كُلُّ ذلك لم يَكُن » ، فإمَّا أن يَكُونَ جوابُه تَعيِينًا لأحدِهما أو نَفْيًا لكِلَيْهما ، وليس في هذا الحديثِ تَعْيِينٌ ، فوَجبَ أن يكونَ لِنَفيِ كُلٍّ منهما ، ويكونَ تَخطِئةً للسَّائلِ في اعتقادِه ثُبوتَ أحدِ الأمرَين ، فدَلَّ على أنَّ مُرادَه ﷺ أنَّه لم يقعْ واحدٌ منهما ، وإذا كان هذا مُرادَه . . كان قَولُه : « كُلُّ ذلك لم يَكُن » مِن قَبيلِ الكُلِّيَّةِ .

الوجهُ الثَّالثُ : أنَّ لفظةَ (كُلِّ) بمُقتضى قواعدِ اللُّغةِ **إذا تَقدَّمهُ**

النَّفيُ . . أفاد **سلبَ العُمومِ** ، بمعنى أنَّ النَّفيَ وقع على المجموع ، فيكون من باب الحُكْمِ بالكُلِّ ، كأن يُقالَ : « ما كُلُّ إنسانٍ يُحسِنُ صنعةَ الحسابِ » ، فإنَّه يستلزم أنَّ البعضَ قد يُحسِنُها .

وإذا **تأخَّرَ النَّفيُ عنه** . . أفاد **عُمومَ السَّلبِ** ، بمعنى أنَّ النَّفيَ وقع على كُلِّ فردٍ ، فيكون من باب الكُلِّيَّةِ لا الكُلِّ ، كقولنا : « كُلُّ المسلمِين لا يَرضُونَ بغَيرِ مِلَّةِ الإسلامِ » .

وفي هذا الحديث تَقدَّمت « كُلُّ » على النَّفيِ حيث قال : « كُلُّ ذلك لم يَكُن » ، فيكون السَّلبُ عامًّا لِكُلِّ فردٍ ، بمعنى أنَّ النَّفيَ وقع على كُلٍّ من القصرِ والنِّسيانِ .

ثم إنَّ وُقوعَ النَّفيِ إنَّما هو بحسب ظَنِّ النَّبيِّ ﷺ ، لا بحسب الواقع ، بناءً على جواز الإخبار بالظَّنِّ في حقِّ الأنبياء إذا قامت القرينة على المراد ، والمُوجِبُ للسُّجودِ حينئذٍ هو النِّسيانُ العارض له على سبيل التَّشريعِ ، فاندفع وقوعُ الكذبِ في كلام الرسول ﷺ .

وقد يُدفَعُ الكذبُ عن جَنابِه ﷺ بما نَقَلَه عبدُ الحكيم السِّيالْكُوتِيُّ في « حاشية المُطَوَّل » نقلاً عن الكرمانيِّ في « شرح صحيح البخاري » من أنَّ مَن قال ناسيًا : « لم أفعلْ » وكان قد فَعَلَهُ . . فإنَّه غيرُ كاذبٍ ، ويَتفرَّعُ عليه أنَّ كلام النَّاسي لا يُوصَفُ بصدقٍ ولا كذبٍ .

وقد يُقالُ : إنَّ قولَه ﷺ : « كُلُّ ذلك لم يَكُن » كنايةٌ عن « لم أشعُرْ » ،

وقد استحسن العلاَّمةُ العطَّار هَذَين الجوابَين .

ثم إنَّ النِّسيانَ الذي عُصِمَ منه معاشرُ الأنبياء عليهم السَّلامُ إنَّما هو ما كان من الشيطان ، وأمَّا النِّسيانُ الواردُ هنا . . فهو ما كان من الله ، من جهة أنَّ المقصودَ منه ترتُّبُ حكمٍ شرعيٍّ عليه الذي هو سُجودُ السَّهوِ .

ولله در القائل :

يا سائلي عن رَسُولِ الله كَيْفَ سَهَا — والسَّهوُ من كلِّ قلبٍ غافلٍ لَاهِي
قد غاب عن كُلِّ شيءٍ سِرُّه فَسَهَا — عمَّا سِوى الله فالتَّعظيمُ للهِ

وقد يقال : إنَّ **النِّسيانَ هنا هو السَّهوُ** ، فإنَّ النِّسيانَ في أصلِه مُحالٌ حُصولُه في حقِّ الأنبياء ؛ لأنَّه صفةُ نقصٍ خلافًا للسَّهوِ .

والفرقُ بينهما أنَّ **السَّهوَ** هو « **زوالُ صورة الشَّيءِ عن المُدرِكةِ مع بقائِها في الحافظةِ** » ، **والنِّسيانَ** هو « **زوالُ صورة الشَّيءِ عنهما معًا** » .

وقد يقال : إنَّ النِّسيانَ المرادَ نَفيُهُ في الجواب هو النِّسيانُ المُتبَادَرُ إلى أذهانِ المُخَاطَبِينَ ، وهو « **الغفلةُ عن الصَّلاةِ بسبب أمورِ الدُّنيا** » .

وعليه . . فالمُوجِبُ لسُجودِهِ السَّهوَ هو نِسيانٌ من نوعٍ آخَرَ ، وهو « **الحاصلُ عن تَنْسِيَةٍ حاصلةٍ بسبب شُهودِ عظمةِ المولى سبحانه وتعالى** » ، وهذا المعنى مُطابقٌ لِمَا وردَ في الحديث الذي أخرجه الإمامُ مالكٌ في « المُوطَّأ » ، وفيه : « **إذ لا أَنسَى ، ولكن أُنَسَّى لأَسُنَّ** » .

فتَبيَّنَ مِن كُلِّ هذا أنَّ تَمثِيلَ الأخضريِّ بهذا المثالِ لِلكُلِّ الذي يُوصَفُ به المفرد **غيرُ صحيحٍ** .

خاتمة

ذكر الشَّيخُ الأخضريُّ هذا المبحث في « سُلَّمِه » في مباحث التَّصوُّرات ، مع أنَّه بيَّن فيه أحدَ مَعنيَيِ الكُلِّ ، وهو الكُلُّ الذي تُوصَفُ به النِّسبةُ ، فكان الأَوْلَى به أن يَذكُرَه في باب القضايا ؛ لأنَّه من قَبِيلِ التَّصدِيقاتِ ، فعُلِمَ أنَّه ليس في ذِكْرِ هذا المبحثِ في مَوضِعِه من النَّظمِ كبيرُ فائدةٍ .

تمت الرسالة ، وصلى الله على خيرة خلقه ، سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه ، وسلم تسليمًا كثيرًا .